



# شركة مطاحن شرق الدلتا

شركة مساهمة مصرية

السادة / البورصة المصرية

تحية طيبة .. وبعد ..

نشرف أن نرفق لسيادتكم تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠١٨/١٢/٣١.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ..

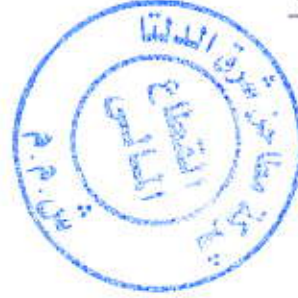
مدير إدارة الاسهم والاستثمار

ومدير علاقات المستثمرين

١١ ك ٢٠١٩

محاسب / رضا عمر عبدالعزیز

تحریراً فی ١١ / ٢ / ٢٠١٩



الجهاز المركزى للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات

المطاحن والمضارب

تقرير مراقب الحسابات

عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية

لشركة مطاحن شرق الدلتا

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

إلى السادة / مساهمى شركة مطاحن شرق الدلتا :

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ لشركة مطاحن شرق الدلتا " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية ، وكذا قوائم الدخل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن السنة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى .

وإدارة الشركة هى المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية واللوائح المصرية ذات العلاقة ، وتنحصر مسئوليتنا فى إبداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها .

**نطاق الفحص المحدود**

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم ( ٢٤١٠ ) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها " . ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود .

ويقول الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم إكتشافها في عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبذى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية .

وفيما يلي أهم الملاحظات التي أسفر عنها الفحص المحدود :

- عدم قيام الشركة بتعديل بعض مواد النظام الأساسي وفقاً لما تم من تعديل على بعض أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وما تم من تعديل لبعض أحكام اللائحة التنفيذية لذات القانون والصادر برقم (٤) لسنة ٢٠١٨ بتاريخ يناير ٢٠١٨ ، ومن صور ذلك تضمن النظام الأساسي للشركة :

\* المادة رقم (٤٢) من النظام الأساسي للشركة والتي تنص على أن " تنعقد الجمعية العامة العادية للمساهمين كل سنة بدعوة من رئيس مجلس الإدارة في الزمان والمكان الذين يحددهما إعلان الدعوة ، وذلك خلال الستة شهور - على الأكثر - التالية لنهاية السنة المالية للشركة ولمجلس الإدارة أن يقرر دعوة الجمعية العامة كلما دعت الضرورة إلى ذلك " .

\* المادة رقم (٤٤) من النظام الأساسي للشركة والتي تنص على أنه " على مجلس الإدارة أن يعد كل سنة مالية (في موعد يسمح بعقد الجمعية العامة للمساهمين خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ إنتهائها) ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالي في ختام السنة ذاتها " .

وذلك بالمخالفة لما يلي :

\* المادة الرابعة من القانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٨ والخاص بتعديل بعض أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والتي تنص على أن " تستبدل عبارة (القوائم المالية) بعبارة (حساب الأرباح والخسائر) وبكلمة (الميزانية) أينما وردت في قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار إليه ، كما تستبدل كلمة (الثلاثة) بكلمة (الستة) الواردة بالفقرة الأولى من المادة (٦١) من القانون المشار إليه " .

\* قرار وزير الإستثمار والتعاون الدولي رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨ والخاص بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة :

• مادة (٢١٥/بند أ) حالات دعوة الجمعية العامة العادية والتي تنص على أن " يكون لكل من له حق دعوة الجمعية العامة العادية : (أ) لرئيس مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال أن يدعو الجمعية العامة للاجتماع خلال الثلاثة أشهر التالية لنهاية السنة المالية للشركة ، أو في أية حالة أخرى ينص نظام الشركة فيها على وجوب دعوة الجمعية العامة " .

• مادة (٢١٦/فقرة أولى) موعد إجتماع الجمعية وإختصاصها والتي تنص على أن " تجتمع الجمعية العامة العادية مرة على الأقل كل سنة وذلك خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من إنتهاء السنة المالية " .

- المادة رقم (٥٦) من النظام الأساسي للشركة والتي تنص على أنه " يجوز للجمعية العامة تجنيب مبلغ يوازي ٥% على الأقل من الأرباح لتكوين احتياطي نظامي لمواجهة الأغراض التي يراها مجلس الإدارة ولا يجوز التصرف في الإحتياطيات والمخصصات الأخرى في غير الأبواب المخصصة لها إلا بموافقة الجمعية العامة " ، والمادة رقم (٥٧) من النظام الأساسي للشركة والتي تنص على أنه " يستعمل الإحتياطي بقرار من الجمعية العامة بناء على إقتراح مجلس الإدارة فيما يكون أوفى بمصالح الشركة " دون توضيح نوعية الإحتياطي وذلك بالمخالفة للمادة رقم (٤٠) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والتي تنص على أنه " يجوز أن ينص نظام الشركة على تجنيب نسبة معينة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي ، وإذا لم يكن الإحتياطي النظامي مخصصاً لأغراض معينة منصوص عليها في نظام الشركة جاز للجمعية العامة بناء على إقتراح مجلس الإدارة أن تقرر إستخدامه فيما يعود بالنفع على الشركة أو على المساهمين " .

- عدم قيام الشركة بتعديل مواد النظام الأساسي وفقاً لما تم من تعديل بقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية وفقاً لأخر تعديلات ، ومن صورها المادة رقم (٦) المعدلة بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية في ١٠/٦/٢٠١٨ وفي ١٣/٨/٢٠١٨ الشروط العامة لقيد الأوراق المالية ، وكذا الكتب الدورية وقرارات الهيئة العامة للرقابة المالية رقما (٧) في ٢٥/٦/٢٠١٨ ، (١٥٤) في ٣٠/٩/٢٠١٨ والمنشور بجريدة الوقائع المصرية بالعدد (٢٤٢) في ٢٨ أكتوبر ٢٠١٨ .

يتعين حصر كافة التعديلات القانونية والعمل على تعديل النظام الأساسي بالدعوة لعقد جمعية عامة غير عادية للنظر في تعديل النظام الأساسي للشركة ليتوافق مع مواد القانون

رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية وفقاً لأخر تعديل .

- عدم توثيق محاضر مجلس الإدارة بمصلحة الشركات التابعة للهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة عن الأعوام المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٨، وعن الفترة من ٢٠١٨/٧/١ حتى ٢٠١٨/١٢/٣١ .

- عدم توثيق محاضر الجمعيات العامة للشركة لدى الهيئة العامة للرقابة المالية طبقاً للقرار رقم (٥٠٥) لسنة ٢٠١٤ ( العادية المنعقدة في ٢٩/١٠/٢٠١٧ بإعتماد القوائم المالية للشركة في ٣٠/٦/٢٠١٧ ، العادية المنعقدة في ٢٢/١٠/٢٠١٨ بإعتماد القوائم المالية للشركة في ٣٠/٦/٢٠١٨ ، غير العادية المنعقدة في ٢٩/١١/٢٠١٨ لتعديل النظام الأساسي ) .

ونشير في هذا الصدد إلى قيام إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب بمخاطبة الشركة بكتابها رقم ١٠ بتاريخ ٢١/١/٢٠١٩ بشأن رفض اعتماد محضر إجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة جلسة ٢٩/١١/٢٠١٨ وتضمن هذا الخطاب بأنه ورد للإدارة كتاب الإدارة المركزية للشئون القانونية (الجهاز المركزي للمحاسبات) بتاريخ ٢٦/١٢/٢٠١٨ مفاده أن الإدارة المركزية للشئون القانونية ما زالت عند رأيها السابق إخطار الشركة به بتاريخ ٨/١/٢٠١٩ أن :  
\* إستمرار السيد رئيس مجلس إدارة الشركة لا يتفق وصحيح أحكام قانون الكيانات الإرهابية رقم ٨ لسنة ٢٠١٥ .

\* إجتماع الجمعية العامة العادية للشركة في ٢٢/١٠/٢٠١٨ لا يتفق وصحيح أحكام المادة رقم (٦١) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد .

\* القرارات الصادرة من الجمعية العامة للشركة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٢/١٠/٢٠١٨ لا تتفق وصحيح أحكام القانون .

ونكرر توصيتنا بشأن موافقتنا بأسباب عدم التوثيق وفقاً لخطابنا المبلغ للشركة برقم صادر ١٣٠ في ١٠/٥/٢٠١٨ وكذا بيان الموقف القانوني لعدم إتفاق عقد الجمعية العامة العادية للشركة في ٢٢/١٠/٢٠١٨ والقرارات الصادرة منها مع صحيح أحكام القانون .

- لم يتضمن السجل التجارى للشركة تشكيل مجلس الإدارة الحالى طبقاً لقرار الجمعية العامة المنعقدة بجلسة ٢٩/١٠/٢٠١٧ حيث أن تشكيل مجلس الإدارة بالسجل طبقاً لقرار الجمعية العامة في ١٨/١١/٢٠١٥ والمعتمد من الهيئة العامة للإستثمار بتاريخ ٦/١/٢٠١٦ الأمر الذى أعاق قيام

الشركة باستخدام السجل التجارى فى العديد من الأمور منها عدم قدرة الشركة على فتح إعتمادات مستندية للبضائع والسداد المباشر للموردين ومن ذلك مبلغ نحو ٣,٥٦٥ مليون جنيه المدرج بالقوائم المالية تحت مسمى إعتمادات مستندية لشراء بضائع ، وهو ما يؤيده عدم قيام بنك QNB بنك قطر الوطنى بفتح بعض الإعتمادات المستندية وفقاً لخطابه الوارد للشركة برقم ٦٧٠ بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٦ لعدم تجديد السجل التجارى وبيان من له حق التوقيع على الشيكات .

- عدم إلزام الشركة بعرض القوائم المالية المعدلة فى ٢٠١٨/١٢/٣١ وفقاً لمعيار المحاسبة رقم (١) الوارد بمعايير المحاسبة المصرية المعدلة الصادرة بقرار السيد المستشار / رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٦٠٩ لسنة ٢٠١٦ والصادر فى ٢٠١٦/٨/٤ على أن يعمل بها اعتباراً من ٢٠١٦/٧/١ (ومن ذلك قائمة المركز المالى فى ٢٠١٨/١٢/٣١ ، قائمة الدخل والدخل الشامل عن الفترة المنتهية فى ٢٠١٨/١٢/٣١) .

**يتعين الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة المصرية فى هذا الشأن .**

- تم إثبات الأرصدة الدفترية للأصول الثابتة والبالغ تكلفتها التاريخية نحو ٣٨٥,٩ مليون جنيه ، والتكوين الإستثمارى ، والمخزون ، والنقدية بالخرزينة البالغة نحو ١,٦٢١ مليون جنيه ، ٣١,٢٨٨ مليون جنيه ، ٢,٣١٦ مليون جنيه على التوالي دون إجراء جرد فعلى لهم فى ٢٠١٨/١٢/٣١ الأمر الذى لم نتمكن معه من تحقيق تلك الأرصدة .

**يتعين إتخاذ ما يلزم من إجراءات للتحقق من صحة وسلامة الأرصدة فى تاريخ المركز المالى ومراعاة أثر أية فروق على الحسابات المختصة .**

- تضمنت إضافات الأصول الثابتة فى ٢٠١٨/١٢/٣١ المبالغ التالية :

\* مبلغ ٦٨,٢٥٠ ألف جنيه (مبانى وإنشاءات) بالخطأ قيمة معالجة بعض الأجزاء الخرسانية لبلاطات أسقف مطحن السادات بدمياط والتي تم إستلامها إبتدائياً بتاريخ ٢٠١٨/٧/٤ وصحتها مصاريف صيانة .

\* مبلغ ١٨٦ ألف جنيه (آلات) قيمة كمبروسور حلزونى لمطحن جمصة والذى تم تركيبه بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢٨ وبالمراجعة تبين أن هذا المبلغ لم يتضمن مبلغ ٢٦,٠٤٠ ألف جنيه قيمة ضريبة القيمة المضافة بالمخالفة للفقرة (١٦/أ) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) والخاص بالأصول الثابتة وإهلاكاتها والتي تنص على أن تكلفة الأصل الثابت تشمل سعر شرائه شاملاً

رسوم الإستيراد وضرائب الشراء غير المستردة وبعد إستنزال كافة الخصومات التجارية والمسموحات .

يتعين إجراء التصويب اللازم فى ضوء ما سبق مع مراعاة أثر ذلك على حساب الإهلاك .

- تضمن حساب التكوين الإستثمارى فى ٢٠١٨/١٢/٣١ بالخطأ المبالغ التالية :

\* مبلغ ١٧٩,٠٤٤ ألف جنيه قيمة مظلة لمطحن جمصة والتي تم عمل محضر أعمال لها بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢٤ .

\* مبلغ ٥٢,٣٥٣ ألف جنيه قيمة بلاطات خرسانية أسفل مظلة مطحن السادات بالدقهلية والتي تم إستلامها إبتدائياً بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١١ .

\* مبلغ ٨٢ ألف جنيه بإسم صومعة فاقوس قيمة ما تم صرفه من رسوم ودراسات هندسية على إنشاء الصومعة والصادر بشأنها قرار إلغاء من مجلس الإدارة رقم ١٥٢ فى ٢٠١٨/٧/١٠ لعدم جدواها وأن الشركة لديها ساعات تخزينية من الصوامع ، مما يشير إلى تضارب قرارات مجلس الإدارة بشأن الإستثمارات المختلفة .

يتعين إجراء التصويب اللازم برفع القيمة على حساب الأصول الثابتة مع مراعاة الأثر على الحسابات الأخرى (الإهلاك - التكوين) وتحديد المسئولية بشأن مبلغ ٨٢ ألف جنيه مع تحميله خسائر غير عادية .

- بلغت الإستثمارات طويلة الأجل فى ٢٠١٨/١٢/٣١ نحو ١,٢٧١ مليون جنيه فى حين تضمنت الإحتياطيات مبلغ نحو ١,٢٦٨ مليون جنيه تحت مسمى إحتياطى إستثمر فى سندات بفارق قدره ٣ آلاف جنيه .

يتعين الدراسة وموافاتنا بأسباب هذا الفرق .

- مخالفة معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) - فقرة ٩ - والتي تقضى بأنه " يقاس المخزون على أساس التكلفة أو صافى القيمة الإستردادية أيهما أقل " حيث أن الشركة لا تطبق ذلك سوى على مخزون الإنتاج التام فقط ، ولم تفصح الإيضاحات المتممة عن طرق تقييم باقى عناصر المخزون .

يتعين الإلتزام بمعيار المحاسبة المصرى المشار إليه لما لذلك من آثار على قيمة المخزون

فى تاريخ المركز المالى فى ٢٠١٨/١٢/٣١ .

- عدم سلامة تقييم مخزون الإنتاج التام فى ٢٠١٨/١٢/٣١ بالنسبة لكل من :

\* كمية ٩١,٦٣٨ طن مكرونة سائبة حيث تم تقييم تلك الكمية بقيمة ٥٥٨,٩٩٢ ألف جنيه وصحته ٥٥٦,٣١٣ ألف جنيه بفارق قدره ٢,٦٧٩ ألف جنيه نظراً لتقييم الكمية على أساس سعر البيع ٦١٠٠ جنيه للطن وصحته التقييم على أساس التكلفة والبالغة ٦٠٧٠,٧٧٥ جنيه للطن .

\* كمية ٤٥,٤٧٠ طن مكرونة مغلقة حيث تم تقييم تلك الكمية بقيمة ٣٠٥,١٠٤ ألف جنيه وصحته ٣٠٣,٥٥٩ ألف جنيه بفارق قدره ١,٥٤٥ ألف جنيه نظراً لتقييم الكمية على أساس التكلفة والبالغة ٦٧١٠ جنيه للطن وصحته التقييم على أساس التكلفة والبالغة ٦٦٧٦,٠٣٥ جنيه للطن .

يتعين إجراء التصويب اللازم في ضوء ما سبق .

- لم يتضمن حساب المخزون نحو ٣,٦٥٢ مليون جنيه قيمة قطع غيار ومواد تعبئة وتغليف ورد مشمولها خلال فترة المركز المالي ولم يتم تسويتها .

يتعين إجراء التصويب اللازم .

- تضمن المخزون في ٢٠١٨/١٢/٣١ مبلغ نحو ٣,٥٦٥ مليون جنيه تحت مسمى إعمادات مستندية لشراء بضائع وبالمراجعة تبين أن هذا المبلغ يتضمن مبلغ ٨٨٦,٧٧٧ ألف جنيه قيمة عدد ٣ أجهزة فاصل زلط خاصة بمطحنى السادات بدمياط والسويس بالسويس تم تركيب عدد ١ جهاز فاصل زلط ماركة OCRIM طراز TSV٢٠ بمطحن السادات بدمياط بتاريخ ٢٠١٨/١١/١٥ ولم يتم تأثير حساب الأصول به .

يتعين إجراء التصويب اللازم بالرفع على الأصول الثابتة مقابل تخفيض المخزون (إعمادات مستندية) مع مراعاة أثر ذلك على الإهلاك وبحث موقف الجهازين الآخرين من التركيب .

- ما زالت الحسابات المدينة لدى المصالح والهيئات الحكومية تتضمن مبلغ نحو ٥,٨ مليون جنيه قيمة ضرائب مستقطعة بمعرفة الغير ولم نواف بالشهادات المؤيدة لها .

يتعين الحصول على الشهادات المؤيدة لتلك المبالغ للتحقق من صحتها حتى يتسنى للشركة المطالبة بها عند التسوية الضريبية .

- تم تقييم الإستثمارات المتداولة في الأوراق المالية طبقاً للأسعار السوقية في ٢٠١٨/٦/٣٠ وليس ٢٠١٨/١٢/٣١ وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم ( ٢٦ - فقرة ٢٥ ) حيث بلغت ٢,٤٧٤ مليون جنيه في حين صحته ٢,١٦٤ مليون جنيه بإنخفاض قدره ٣١٠ ألف جنيه .



يتعين إجراء التصويب اللازم في ضوء ماسبق مع الإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية .

- بلغت المخصصات في ٢٠١٨/١٢/٣١ نحو ٢٥٩,١٩٧ مليون جنيه ، ونشير إلى ما يلي :

\* مبلغ نحو ١٦,٣٥٥ مليون جنيه مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لمقابلة الأرصدة المدينة المتوقفة البالغة نحو ٢١,١٦٧ مليون جنيه ( منها ٨,٥٦٨ مليون جنيه بحساب العملاء ، ونحو ١٢,٥٩٩ مليون جنيه بالأرصدة المدينة الأخرى ) .

يتعين تطبيق معيارى المحاسبة المصرية رقما ( ١١ ، ٢٨ ) بشأن الإعتراف بالإيراد والمخصصات .

\* مبلغ نحو ٤٥,٦٠٨ مليون جنيه مخصص ضرائب متنازع عليها تضمن ما يلي :

- أولا : مبلغ ٣٢,٦٠٨ مليون جنيه لمواجهة الخلافات الضريبية لضريبة الدخل والبالغة نحو ٣٧,٥٤٢ مليون جنيه عن الأعوام من ١٩٩٦ حتى ٢٠١٥ بعد إستبعاد المسدد طبقاً لإقرارات الشركة ومستنداتها ووفقاً لقرار لجنة الطعن الضريبي عن السنوات من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٠ والوارد للشركة في ديسمبر ٢٠١٨ .
- ثانياً : مبلغ ١٣ مليون جنيه لمقابلة الإلتزامات عن الضرائب العقارية والبالغة نحو ٧,٥٩٨ مليون جنيه طبقاً للمطالبات الواردة للشركة حتى ٢٠١٧/٦/٣٠ وقد بلغ المسدد منها نحو ١,٢٨٧ مليون جنيه ، ودون مراعاة عدم ورود مطالبات ضريبة عقارية عن بعض المناطق ، كما لم يتم قيد إستحقاق بمصروف الضرائب العقارية عن الفترة من ٢٠١٧/٧/١ حتى ٢٠١٨/١٢/٣١ .

يتعين دراسة كافة ما تقدم مع إعادة النظر في المخصص في ضوء ما ورد بالمعيار المحاسبى رقم (٢٨) فقرة (١٤) بشأن تحديد قيمة الإلتزامات من واقع الفحص الضريبي .

\* نحو ٥٢,٢١٠ مليون جنيه مخصص المطالبات والمنازعات في حين بلغت كافة المطالبات عن القضايا المرفوعة من الغير ضد الشركة وكذا قضايا حق الإنتفاع للأراضى وأخرى بنحو ٤٩,٧٦٩ مليون جنيه فقط طبقاً للبيان الوارد لنا من الشئون القانونية بالشركة .

يتعين إعادة دراسة المخصص المكون في ضوء الدراسة القانونية والمطالبات الواردة والإلتزامات المؤكدة والمحتملة حتى لا تمثل احتياطي سرى مع مراعاة الإفصاح عنها بشكل وافى بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

\* مبلغ نحو ١٤٥,٠٢٤ مليون جنيه رصيد حساب المخصصات الأخرى تتمثل في :

• نحو ٥٠ مليون جنيه لمواجهة غرامات تموينية وعجوزات تصفية المطاحن وقد تبين أن قيمة الغرامات التموينية الواردة عن الفترة من ٢٠١٨/١/١ حتى ٢٠١٨/٩/٣٠ بلغت نحو ٩ مليون جنيه بزيادة قدرها ٤١ مليون جنيه .

يتعين إعادة دراسة المخصص في ضوء ما سبق وإجراء التصويبات اللازمة حتى لا تشكل الزيادة في المخصصات احتياطات سرية .

• نحو ٣,٥ مليون جنيه لمواجهة ضريبة على عمولة تسويق القمح المحلي محل نزاع مع الهيئة العامة للسلع التموينية والبالغة ٦,٧٤١ مليون جنيه وتم رفع دعاوى قضائية على الهيئة العامة للسلع التموينية ووزارة المالية على مبلغ ٢,١٣٦ مليون جنيه وقد أظهر بيان القضايا المسلم من الشركة أن الرأي القانوني خسارة تلك القضية .  
يتعين الدراسة وإجراء التصويبات اللازمة في ضوء تلك الدراسة .

• نحو ٣ مليون جنيه تحت حساب ضريبة القيمة المضافة على عمولة توزيع النخالة للعام ٢٠١٧/٢٠١٨ .

يتعين إعادة دراسة مدى سلامة تكوين المخصص في ضوء تعليمات مصلحة الضرائب رقم (١٩) لسنة ٢٠١٧ بشأن المعاملة الضريبية لوكلاء التوزيع الصادرة بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٤ .

• نحو ٨٨,٥٢٣ مليون جنيه لمواجهة الخلاف بين الشركة ومصلحة الضرائب المصرية على ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة على إيرادات القمح المطحون بمنظومة الخبز الحر (نخالة منظومة) عن الفترة من ٢٠١٢/٧/١ وحتى ٢٠١٣/٦/٣٠ ، من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٧/٧/٣١ وهذا المبلغ يمثل الفرق بين الضريبة المستحقة طبقاً للتوجيهات الوزارية وخطاب وزارة المالية وما تم احتسابه بمعرفة الشركة عن هذه الفترة وسداده تحت حساب الضريبة على أساس تكلفة الطحن ١١٢,٥ جنيه للطحن (تكلفة الطحن للمدعم فقط) عن الفترة سالفه الذكر .

ويتصل بذلك أنه تم فحص الشركة من قبل المركز الضريبي لكبار الممولين عن الفترة من ٢٠١٣/٧/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ وتم إخطار الشركة بنموذج ١٥ ضرائب مبيعات وتم الاعتراض عليه من قبل الشركة في المواعيد القانونية وتم إخطار الشركة بتحديد موعد إنعقاد لجنة التظلمات ثم لجنة التوفيق وتم الإختلاف على كيفية احتساب الضريبة على تكلفة طحن الدقيق طبقاً للمنظومة وتم إحالة الملف إلى لجنة الطعن وتم إخطار الشركة بتحديد

جلسة للجنة وحضور لجنة الطعن وتقديم مذكرة ومرفق بها حافظة مستندات تؤيد وجهة نظر الشركة وقد ورد إخطار لجنة الطعن بربط ضريبة مستحقة على الشركة بمبلغ ٣٩,٨١٢ مليون جنيه وتم سداد الضريبة بموجب قرار لجنة الطعن على حساب المخصصات وتم رفع دعوى قضائية رقم ٧٦٠٩ لسنة ٢٣ ق تنفيذاً لنص المادة ٥٩ من القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ .

يتعين موافقتنا بالموقف القانوني للشركة تجاه تلك المطالبات .

- عدم إجراء المطابقات اللازمة في ٢٠١٨/١٢/٣١ مع الهيئة العامة للسلع التموينية على أرصدها المدينة البالغة ٤٣٣,٧٤٢ مليون جنيه والدائنة البالغة ٢٠٢,٣٤٣ مليون جنيه ، وقد تلاحظ بشأنها ما يلي :

\* ما زال لم يتم تسوية مبلغ ٢,٤٩٣ مليون جنيه الفرق الذي أظهرته المطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية في ضوء التوجيه الوزاري رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٧ بشأن منظومة الطحن والخبز الجديدة والتي بدء العمل بها من أغسطس ٢٠١٧ على رصيد المنظومة الجديدة بدفاتر الشركة بتاريخ ٢٠١٨/٦/٣٠ .

\* وجود أرصدة مدينة متوقفة باسم هيئة السلع التموينية بنحو ١٢٠,١١٤ مليون جنيه تحت مسمى المنظومة (أ) ، نحو ٦٢,٧٠٢ مليون جنيه تحت مسمى المنظومة (ج) ، وذلك على الرغم من الإنتهاء من تطبيق تلك المنظومات منذ عدة سنوات ويوجد مقابلها بحسابات العملاء مبلغ ٦٩,٨٣٣ مليون جنيه تحت مسمى منظومة دقيق حر دون تحديد أسماء للمطاحن والمخابز الخاصة بهم .

يتعين دراسة ما سبق وإجراء التسويات اللازمة في ضوء الدراسة مع إجراء المطابقة اللازمة على حسابات الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠١٨/١٢/٣١ حتى تظهر أرصدة الحسابات على حقيقتها .

- تضمن حساب الموردين (المدين) في ٢٠١٨/١٢/٣١ بالخطأ نحو ١,٠١٦ مليون جنيه قيمة شراء مواد بترولية عن فترة المركز المالي لم يتم تسويتها .

يتعين إجراء التسويات اللازمة .

- تضمنت الأرصدة الدائنة الأخرى نحو ٢,٧٦٢ مليون جنيه تحت مسمى (مستحقات مطاحن القطاع الخاص) تبين توقف الرصيد منذ عدة سنوات يمثل قيمة مديونيات مستحقة لمطاحن القطاع الخاص ، قامت الهيئة العامة للسلع التموينية بسدادها للشركة ولم تقم الشركة بدورها بسداد هذه المبالغ ،

لمطاحن القطاع الخاص ولم نقف على أسباب عدم السداد ، فضلا عن عدم وجود تحليل تفصيلي لمستحقي هذه المبالغ من مطاحن القطاع الخاص .

يتعين بحث ودراسة ما سبق وإجراء المطابقات مع مطاحن القطاع الخاص وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك .

- تضمنت الحسابات الدائنة للمصالح والهيئات في ٢٠١٨/١٢/٣١ مبلغ نحو ١٧,١٩١ مليون جنيه باسم هيئة التأمينات الإجتماعية في حين أن المستحق عن شهر ديسمبر ٢٠١٨ والذي تم سداه في يناير ٢٠١٩ بالشيك رقم ٤٥٨١٨٧١ يبلغ ٢,٩ مليون جنيه بفارق قدره نحو ١٤,٢٩١ مليون جنيه .

يتعين سرعة سداد مستحقات الهيئة حتى لا تتعرض الشركة لغرامات عدم السداد وإجراء مطابقة حسابية وإجراء التسويات اللازمة في ضوء التسوية التأمينية .

- تضمن حساب دائفو التوزيعات في ٢٠١٨/١٢/٣١ مبلغ ١,٣٩٧ مليون جنيه يتمثل فيما يلي :  
\* مبلغ ٧١٨,٢٢٤ ألف جنيه حصة العاملين منه مبلغ ٤٩٠,٧٩٩ ألف جنيه مرحل منذ أعوام سابقة .

\* مبلغ ٦٦٣,٧٥٦ ألف جنيه حصة اللجنة الرياضية عن العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ .  
\* مبلغ ١٥,٤ ألف جنيه مكافأة مجلس الإدارة .

يتعين دراسة تلك الأرصدة وفقا لما تقضى به الأحكام والقواعد القانونية وإجراء التسويات اللازمة .

- تضمنت قائمة الدخل بعض المصروفات التقديرية منها ما يلي :

\* نحو ٥,٠٣٣ مليون جنيه قيمة ما يخص الفترة من إستهلاك الكهرباء والإنارة في حين بلغ الفعلي نحو ٥,٣٠٦ مليون جنيه بفارق قدره ٢٧٣ ألف جنيه ، فضلا عن عدم ورود الفعلي للإستهلاك الفعلي لمطحن السنانية بدمياط وقطاع الحركة والنقل .

\* نحو ١,٧ مليون جنيه قيمة حافز وأيام جمع وفرق ساعة تخص شهر ديسمبر ٢٠١٨ في حين بلغ الفعلي نحو ١,٨٣٦ مليون جنيه بفارق قدره نحو ١٣٦ ألف جنيه .

\* نحو ١٢٩,٢٦٢ ألف جنيه قيمة ما يخص الفترة من إستهلاك المياه .

- لم يتم تحميل قائمة الدخل بمصروفات التليفون خلال الفترة من ٢٠١٨/١٠/١ حتى ٢٠١٨/١٢/٣١ .

- لم تتضمن قائمة الدخل مبلغ ٣٩٢,٤٤٥ ألف جنيه قيمة علاج (مستشفيات وصيديات) تخص الفترة محل الفحص وتم صرفها خلال شهر يناير ٢٠١٩ .

يتعين إجراء التسويات اللازمة بالحسابات المختصة في ضوء الفعليات .

- لم يتم معالجة مصروفات وإيرادات سنوات سابقة بقائمة الدخل ضمن حساب أرباح وخسائر مرحلة وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥) كما تم عمل مقاصة بين حساب مصروفات سنوات سابقة البالغة ٢,٠٤٠ مليون جنيه ، وإيرادات سنوات سابقة البالغة نحو ٢,١٩٢ مليون جنيه .

يتعين ضرورة الإلتزام بمعيار المحاسبة المصري وإجراء التصويب اللازم مع إلغاء ما تم من مقاصة وتأثير حقوق الملكية بما سبق .

- مخالفة ما ورد بالإيضاحات المتممة للمركز المالي في ٢٠١٨/١٢/٣١ البند رقم (٤) والخاص بالسياسات المحاسبية المتبعة والذي تضمن أنه " يتم حساب الإهلاك وفقاً للقواعد والمعدلات المتبعة في السنوات السابقة " حيث تم حسابه تقديرياً بنحو ٧,٤٤٥ مليون جنيه دون الحساب الفعلي له ، وذلك رغم وجود إضافات بمبلغ نحو ٣٢١ ألف جنيه تتمثل في (مباني - آلات - وسائل نقل - عدد وأدوات - أثاث) ، وإستبعادات بمبلغ نحو ٧١ ألف جنيه وذلك خلال فترة المركز المالي في ٢٠١٨/١٢/٣١ .

يتعين إجراء التصويب اللازم لإظهار المركز المالي على حقيقته .

- تضمنت الخدمات المباعة بالخطأ مبلغ ٢٠٥,٤٣٦ ألف جنيه قيمة فروق سعر نخالة تخص الهيئة العامة للسلع التموينية تم إدراجها على أنها نخالة مدعمة وحقيقتها منظومة .

يتعين إجراء التصويب اللازم .

- مخالفة قرار السيد المستشار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠٠١ بشأن مخزن المخلفات والخردة حيث تلاحظ ما يلي :

\* وجود مبلغ ١,٢٦٣ مليون جنيه أرباح بيع مخلفات ضمن إيرادات وأرباح متنوعة .

\* وجود مبلغ ٣٨٨,٧٨٢ ألف جنيه مخلفات إنتاج ضمن إيرادات النشاط يتتمل في مخلفات إنتاج ومخلفات وكنسة مكرونة .

يتعين إجراء التصويب اللازم بالإستبعاد من الإيرادات مقابل تخفيض الإستهلاك .

- مخالفة الفقرة رقم (١٤) من معيار المحاسبة المصري رقم (١١) والخاص بالإيراد ، حيث تبين ما يلي :

- \* تضمنت الإيرادات غير العادية مبلغ ١٣٠,٦٥٩ ألف جنيه عجز عهدة في حين أن المحصل منه مبلغ ٢٧,٩٩٢ ألف جنيه فقط بفارق قدره ١٠٢,٦٦٧ ألف جنيه .
- \* تضمنت الأرباح الرأسمالية نحو ٨,٦٥٢ ألف جنيه قيمة عجز ١٦٥ متر عروق خشبية على أمين شونة كفر إبراهيم دون تحصيل أية مبالغ من السيد أمين الشونة .
- تضمنت إيرادات وأرباح أخرى (إيرادات وأرباح متنوعة) مبلغ ٢٤١,٤٠٧ ألف جنيه قيمة ما تم تحصيله من العاملين ثمن فوارغ ٢٠ ك حصة دقيق مدعم بمنطقة العريش خلال الفترة من ٢٠١٨/٧/١ حتى ٢٠١٨/١٢/٣١ والسابق تحميل مقابلها على الإستخدام .
- تضمنت الإيرادات (تعويضات وغرامات دائنة) مبلغ ٥٠٠ ألف جنيه تم تحصيله بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٤ نظير تعويض من مالك مستودع شرابين بمنطقة الدقهلية حيث تم إزالة العقار الكائن به المستودع حتى سطح الأرض وصحتها إيرادات وأرباح غير عادية .
- يتعين إجراء التصويبات اللازمة في ضوء ما سبق .
- تضمنت إيرادات سنوات سابقة بالخطأ مبلغ ٤٧,٩١٢ ألف جنيه قيمة خلاف بين الشركة واللجنة الرياضية على أجور وحوافز سائق خلال الفترة من يوليو ٢٠١٦ حتى يونيو ٢٠١٨ وهو سائق يعمل لدى الشركة ولدى اللجنة الرياضية ولم يتم موافاتنا بأية مستندات تدل على تحويل المبلغ إلى الإيرادات .
- يتعين إجراء التصويب اللازم برد المبلغ مع بحث الخلاف وموافاتنا بما يتم .
- مخالفة الإيضاح رقم (٤) الخاص بالسياسات المحاسبية المتبعة والذي تضمن أنه يتم الاعتراف بالإيراد فقط عندما تتوافر درجة كافية من التأكد بأن المنافع الاقتصادية المرتبطة بالمعاملة سوف تتدفق إلى الشركة وأنه يتم تسجيل الإيرادات والمصروفات طبقاً لمبدأ الإستحقاق حيث تبين عدم تضمين قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ إيرادات تخص الفترة تتمثل في :
- \* إيرادات نقلات للشركة العامة للصوامع والتخزين عن الفترة من يوليو ٢٠١٨ حتى ديسمبر ٢٠١٨ بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٣,٤٥٧ مليون جنيه .
- \* إستحقاق فوائد أذون الخزانة عن فترة المركز المالي والبالغة نحو ٢,٩ مليون جنيه .
- \* مبلغ ١٦,٤٦١ ألف جنيه فوائد الحساب الجارى للمصرف المتحد عن شهر ديسمبر ٢٠١٨ .
- \* مبلغ ٢,٧ ألف جنيه فوائد الودائع حتى ٢٠١٨/١٢/٣١ .
- يتعين حصر وقيد هذه الإيرادات لما لها من أثر على نتائج الأعمال والفائض المحقق في
- . ٢٠١٨/١٢/٣١

## الإستنتاج المتحفظ :

وفى ضوء فحصنا المحدود وبإستثناء ما جاء بتقريرنا عاليه من ملاحظات وتعديلات جوهرية يجب إجراؤها لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وعن أدائها المالى وتدفعاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ لتتفق مع معايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

## ومما لا يعد تحفظا :

- وجود أراضى ومبانى بحوزة الشركة آلت إليها بموجب قانونا التأميم رقما ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦١ ، إلا أنه صدرت أحكام قضائية لجانب منها لصالح المدعين بإستردادها أو التعويض عنها ، وبعضها ما زالت الدعاوى الخاصة بها متداولة .
- ما زالت ملاحظاتنا قائمة بشأن عدم إستكمال إجراءات نقل ملكية بعض أراضى الشركة بمواقعها المختلفة والتى آلت إليها بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية لشركة الصوامع (الملغاة) لسنة ١٩٨٥ مشروع ٨٧ ، منها ( مطحن عربى - أرض شونة منيا القمح - أرض مخبز منيا القمح - أرض مطحن أرجيروس ببورسعيد - مطحن فاقوس بالشرقية - مطحن سيد متولى ببورسعيد - أرض مطحن أحمد صالح بالشرقية - مطحن الشرقية ) .
- ما زالت ملاحظاتنا قائمة بشأن عدم حسم حق الإنفعاى البالغ نحو ٢٦,٤٢٨ مليون جنيه بين كل من الشركة ومحافظتى الشرقية ، الدقهلية لكل من مخبزى أبو حماد والفردوس ومطحن الشركة الشرقية والمكون مقابلها مخصص بكامل القيمة .
- يتعين الإلتزام بتنفيذ توصيات الجمعية العامة للشركة بسرعة الإنتهاء من تقنين وضع الشركة على الأراضى التى آلت إليها بالتأميم وقرارات التخصيص وتسجيل الأراضى المشتره بعقود إبتدائية ، ومتابعة الإجراءات القانونية ضد محافظة الدقهلية بشأن الإستيلاء على موقع أرض ومطحن الفردوس وبما فيها من ممتلكات الشركة .
- ما زالت الأصول الثابتة تتضمن نحو ٥,٩٥٤ مليون جنيه أصول عاطلة وغير مستغلة منذ عدة سنوات تتمثل فى أراضى ، مبانى ، آلات ، عدد وأدوات .

يتعين إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن الاستغلال الأمثل لتلك الأصول سواء بالبيع أو بالإستخدام وتعظيم العائد على المال المستثمر .

- مازال رصيد المخزون السلعي " قطع غيار ومهمات " في ٢٠١٨/١٢/٣١ يتضمن أصناف راكدة بلغت تكلفتها نحو ١,٠٢٤ مليون جنيه طبقاً للحصر الذي تم بمعرفة الشركة .

يتعين ضرورة دراسة أوجه الإستفادة من المخزون الراكد والعمل على التصرف الإقتصادي به بما يعود بالنفع على الشركة وحتى لا يمثل رأس مال عاطل .

بلغت أرصدة حسابات العملاء المدينة نحو ١٠,٥٣٦ مليون جنيه في ٢٠١٨/١٢/٣١ متضمنة أرصدة متوقفة بنحو ٨,٥٦٨ مليون جنيه يرجع بعضها لأكثر من ٢٣ عاما ، وقد تلاحظ بشأنها ما يلي :

\* صدرت بعض الأحكام لصالح الشركة لمديونيات بلغت نحو ٨,٢٤٥ مليون جنيه ، ولم يتم تنفيذها حتى تاريخ الفحص منها نحو ٧,٠٨٢ مليون جنيه صدرت عنها أحكام بالحبس والتعويض ، والباقي ١,١٦٣ مليون جنيه مديونية لوفاء العميل .

\* رفع دعاوى قضائية لمديونيات بلغت نحو ٣٢٣ ألف جنيه مازالت متداولة مع عدم وجود ضمانات مقدمة من العملاء طرف الشركة .

يتعين متابعة تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة وكذلك الإجراءات اللازمة في شأن الدعاوى التي أنقضت لوفاء المدعى عليه من قبل الورثة .

\* ما زال حساب العملاء (دائن) يتضمن نحو ١٧,٧٢٣ مليون جنيه على غير طبيعته تمثل قيمة مستحقات لمطاحن قطاع خاص ، حيث تمت المطابقة لجانب منها مع هيئة السلع التموينية في ٢٠١٨/٦/٣٠ .

يتعين سرعة بحث ودراسة هذه الفروق وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك والإفادة .

- مازالت أرصدة الحسابات المدينة الأخرى في ٢٠١٨/١٢/٣١ تتضمن نحو ١٨,٢٧١ مليون جنيه قيمة أرصدة مدينه متوقفة ومرحلة من سنوات سابقة .

نكرر توصيتنا بضرورة موافاتنا بالإجراءات التي إتخذتها الشركة لتحصيل مستحقاتها طرف الغير وإجراء التسويات اللازمة لما له من أثر مالي .



- ما زال رصيد حساب الموردين (مدین) فی ۲۰۱۸/۱۲/۳۱ يتضمن نحو ۴,۵۴۱ مليون جنيه ، تبين بشأنها ما يلي :

\* نحو ۳,۱۲۷ مليون جنيه تمثل قيمة شيك باسم / سكرتير عام محافظة دمياط خلال شهر نوفمبر ۲۰۱۶ مقابل حق الإنتفاع والمقاصة الثمنية لأرض شطا بناحية دمياط وحتى تاريخ الفحص لم نقف على ما تم إتخاذه من إجراءات نحو تحرير عقد البيع وتسويه مقابل الإنتفاع بالمصروفات تنفيذاً لقرار مجلس الإدارة فی ۲۰۱۶/۹/۱۹ .

\* نحو ۱,۴۱۴ مليون جنيه باسم/ مديرية الإصلاح الزراعي بالشرقية قيمة ۴۶۴۵ متر لأرض مخبز منيا القمح بالإضافة إلى ۱,۵% من قيمة الأرض مصاريف دعاية وإعلان باسم الجمعية المشتركة للإصلاح الزراعي بالزقازيق بناء على موافقة مجلس الإدارة فی ۲۰۱۶ /۱۱/۲۰ بشأن شراء مسطح الأرض المقام عليها مخبز منيا القمح وحتى تاريخ الفحص لم نقف على ما تم إتخاذه من إجراءات قانونية نحو تحرير عقود الشراء وتسوية تلك المبالغ المدفوعة .

نكرر توصياتنا بضرورة موافقتنا بما تم إتخاذه من إجراءات قانونية وتحرير عقود البيع فی ضوء قرارات الجمعية العامة العادية للشركة فی ۲۰۱۷/۱۰/۲۹ وإجراء التسويات اللازمة فی ضوء ذلك .

- عدم الدقة عند تحديد المستهدف من الفائض قبل إحتساب الضريبة بالموازنة التقديرية خلال الفترة من ۲۰۱۸/۷/۱ حتى ۲۰۱۸/۱۲/۳۱ الأمر الذي أظهر نسبة تطور ونسبة تحقيق الهدف مغالى فيهما ، والجدول التالي يوضح ذلك :

المستهدف من الفائض خلال الفترة	مليون جنيه
الفائض قبل الضريبة خلال الفترة من ۲۰۱۸/۷/۱ حتى ۲۰۱۸/۱۲/۳۱	۸۲,۴۱۷ مليون جنيه
الفائض قبل الضريبة خلال الفترة من ۲۰۱۷/۷/۱ حتى ۲۰۱۷/۱۲/۳۱	۷۴,۵۷۴ مليون جنيه

يتعين مراعاة الدقة عند إعداد الموازنة التقديرية للشركة وفقاً للقواعد وأسس إعدادها .

- بمراجعة قوائم التكاليف فی ۲۰۱۸/۱۲/۳۱ تبين أن نظام التكاليف المتبع يفى فقط بأغراض تقييم المخزون ونوصي بتطويره حيث تبين ما يلي :

\* تم أفراد نشاط مستقل للصوامع والشون (تسويق القمح) والمستودعات رغم قيام الشركة باستغلالها لخدمة نشاط الطحن فقط دون توزيع تكاليفها على النشاط الرئيسي ( الطحن ) وقد

أسفر تشغيل هذه الأنشطة عن خسائر خلال الفترة من ٢٠١٨/٧/١ حتى ٢٠١٨/١٢/٣١ بلغت نحو ٧,٢٣٥ مليون جنيه مع عدم قيام الشركة بإستغلالها إستغلالاً تجارياً .

\* تم تحميل نشاط طحن المنظومة بمبلغ ٣٣,٦٤٨ مليون جنيه يتمثل في ( نحو ٢٩,٦٦٠ مليون جنيه مقابل تشغيل سيارات الشركة ، نحو ٣,٩٨٨ مليون جنيه صيانة داخلية ) دون التوزيع على باقى أنشطة الشركة مما أظهر نتائج جميع الأنشطة على غير حقيقتها .

\* تضمنت قائمة نشاط العبوة خسائر بنحو ٥٠,٤٠٤ ألف جنيه تتمثل فى أجور فقط دون الإستفادة من هذا النشاط .

\* عدم وجود نظام للتكاليف البيئية يمكن من تحديد التكلفة المتعلقة بالبيئة وتبويبها إلى تكاليف رأسمالية وتكاليف مباشرة وغير مباشرة طبقاً لما ورد بقرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٩٥٥ لسنة ٢٠٠٩ مما يلزم تداركه .

\* إستمرار الشركة فى عدم تحميل قوائم تكاليف نشاطى المكرونة والمخابز بأية تكاليف إدارية وتمويلية وتسويقية وتوزيعها على القطاعات الأخرى ، الأمر الذى يظهر نتيجة النشاط على غير حقيقتها .

يتعين الدراسة وإتخاذ ما يلزم من إجراءات فى هذا الشأن مع ضرورة تأثير قوائم التكاليف بجميع التعديلات سالفة الذكر وتحميل كافة الأنشطة بنصيبها من التكاليف غير المباشرة لإظهار مخزون وربحية الأنشطة خلال الفترة على حقيقتها مع أخذ الآثار المترتبة على جميع هذه التعديلات مع وضع نظام للتكاليف البيئية .

- بمراجعة الخطة الإستثمارية لمشروعات الشركة والمنفذ منها خلال الفترة من ٢٠١٨/٧/١ حتى ٢٠١٨/١٢/٣١ تبين ما يلى :

\* عدم تنفيذ الخطة الإستثمارية لبعض مشروعات الشركة ، والجدول التالى يوضح ذلك :  
(المبالغ بالألف جنيه)

إسم المشروع	المعتمد	المنفذ	غير المنفذ	نسبة عدم التنفيذ
صومعة شونة مطحن فاقوس	٣٠٠٠٠	٠	٣٠٠٠٠	١٠٠%
الأرض الجديدة بالإسماعيلية	١٠٠٠	٠	١٠٠٠	١٠٠%
الورش المركزية	٥٠٠	٠	٥٠٠	١٠٠%
مطحن السنانية بدمياط	٥٠٠٠	٠	٥٠٠٠	١٠٠%

\* تراوحت نسبة عدم تنفيذ الخطة الإستثمارية لمشروعات الشركة من ٧١,٦% إلى ٩٩,٩٥% ، والجدول التالي يوضح ذلك :

(المبالغ بالآلاف جنيهه)

إسم المشروع	المعتمد	المنفذ	غير المنفذ	نسبة عدم التنفيذ
المستودعات والشون	٥٠٠	١٤٢	٣٥٨	٧١,٦%
الإدارة العامة والحماية المدنية	١٥٠٠	٢٢٧	١٢٧٣	٨٤,٨٧%
مطحن السويس	١١٥٠٠	٦	١١٤٩٤	٩٩,٩٥%

\* الإنفاق على بعض المشروعات رغم عدم وجود أية مبالغ معتمدة لها بالخطة الإستثمارية ، والجدول التالي يوضح ذلك :

(المبالغ بالآلاف جنيهه)

إسم المشروع	الإنفاق	إسم المشروع	الإنفاق	إسم المشروع	الإنفاق
مطحن جمصة	١٨٦	الحركة والنقل	١٩	مطحن الفيروز	٧٤٣

يتعين العمل على الإستفادة من المبالغ المعتمدة بالموازنة الإستثمارية حتى لا يتم ترحيل

المشروعات من عام إلى آخر مع ضرورة مراعاة الدقة لدى تقدير إعمادات البنود الأخرى .

- عدم كفاية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فى ٢٠١٨/١٢/٣١ لما يلى :

\* لم تتم الإشارة أمام كل بند من بنود قائمة التدفقات النقدية والتغير فى حقوق الملكية وقائمة الدخل عن الفترة الخاصة بها وذلك طبقاً لما تقضى به الفقرة " ١١٣ " من معيار المحاسبة المصرى رقم (١) الخاص عرض القوائم المالية والتي تنص على أنه " على المنشأة أن تعرض الإيضاحات المتممة للقوائم المالية على نحو منتظم كلما كان ذلك عملياً ، وعلى المنشأة ربط كل بند فى قائمة المركز المالى وقائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغير فى حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية بالمعلومات المرتبطة بذلك البند فى الإيضاحات " .

يتعين الإلتزام بما جاء بالمعيار المحاسبى السابق الإشارة إليه .

\* توزيعات الأسهم بالمخالفة لكل من معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠) - الخاص بالقوائم المالية الدورية - الفقرة (١١) بوجوب عرض نصيب السهم فى الأرباح بقائمة الدخل للفترة سواء بالنسبة للقوائم الكاملة أو المختصرة ، ومعيار المحاسبة المصرى رقم (١) - الخاص بعرض القوائم المالية - الفقرة (١٠٧) بأنه على المنشأة أن تعرض سواء فى قائمة التغيرات فى حقوق الملكية أو فى الإيضاحات عن أرباح الأسهم المعترف بها كتوزيعات على الملاك خلال الفترة المالية ونصيب السهم منها .

- \* لم يتم الإفصاح عن الأسهم المرهونة والمجمدة ضمن رأس مال الشركة .
- \* حركة الأصول الثابتة وحركة مجمع الإهلاك خلال الفترة من ٢٠١٨/٧/١ حتى ٢٠١٨/١٢/٣١ والتي تشمل رصيد أول المدة والإضافات والإستبعادات ومجمع الإهلاك وإهلاك الفترة والرصيد في نهاية فترة المركز المالي .
- \* تفصيل بعض العناصر الهامة مثل المخزون والبالغ نحو ٣١,٢٨٨ مليون جنيهة والإحتياطات الأخرى والبالغة نحو ١٧,٦٧٦ مليون جنيهة .
- \* حركة المخصصات والتي تشمل رصيد أول المدة والمستخدم منها وما تم تدعيم المخصصات به والرصيد في نهاية فترة المركز المالي .
- لم تتضمن القوائم المالية في ٢٠١٨/١٢/٣١ والإيضاحات المتممة لها بعض المرفقات الهامة واللازمة لإتمام أعمال المراجعة منها مرفق ( الخامات والمواد ، الأجر ، الخدمات المشتراه ، أعباء وخسائر ، مشتريات بغرض البيع ، مصروفات سنوات سابقة ، صافي مبيعات إنتاج تام ، الخدمات المباعة ، إيرادات سنوات سابقة ، إيرادات تشغيل للغير ، إيرادات وأرباح متنوعة ، إيرادات وأرباح أخرى ) .

يتعين الإلتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية وتلافى جميع ما سبق مستقبلا .

- لم تتضمن القوائم المالية في ٢٠١٨/١٢/٣١ والمسلمة لإدارة مراقبة الحسابات قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ .
- تضمنت القوائم المالية بعض الأخطاء التالية المطبعية عند تصوير القوائم المالية والإيضاحات المتممة في ٢٠١٨/١٢/٣١ ، ومن صور ذلك :

- \* تضمنت قائمة المركز المالي أن التاريخ ٢٠١٨/٦/٣٠ وصحته ٢٠١٨/١٢/٣١ .
- \* تضمنت قائمة المركز المالي في ٢٠١٨/١٢/٣١ مبلغ نحو ٨٣,٥٠٩ مليون جنيهة حسابات دائنة أخرى في حين أن البند رقم (١٥) من الإيضاحات المتممة تضمن أن الحسابات الدائنة بنحو ٨٣,٥٠٢ مليون جنيهة بفارق قدره نحو ٧ آلاف جنيهة إيرادات مستحقة التحصيل لم تتضمنها الإيضاحات المتممة .

- \* تضمنت قائمة الدخل عن الفترة من ٢٠١٨/٧/١ حتى ٢٠١٨/١٢/٣١ مبلغ نحو ٧,٠٨٧ مليون جنيهة تحت مسمى أرباح رأسمالية ومبلغ نحو ١٩ ألف جنيهة تحت مسمى إيرادات

وأرباح أخرى فى حين إيرادات وأرباح أخرى تبلغ نحو ٧,٠٨٧ مليون جنيه والأرباح  
الرأسمالية تبلغ نحو ١٩ ألف جنيه .

يتعين مراعاة الدقة وتصحيح تصوير القوائم المالية والإيضاحات المتممة فى  
٢٠١٨/١٢/٣١ .

تحريراً فى ٢٠١٩/٢/١١

مدير عام  
نائب مدير الإدارة  
علي سيد علي  
( محاسب / علي سيد علي )

وكلاء الوزارة  
نواب أول مدير الإدارة



( محاسب / علاء الدين الغرباوى )



( محاسب / المعتز بالله محمد محمد )

يعتمد ،،،  
الوكيل الأول  
مدير الإدارة  
محمد حسن محمد عبد الصمد  
( محاسب / هويدا حسن محمد عبد الصمد )  
٢٠١٩